الفصل الخامس
إعمال المشتقات

obeikandl.com

مدخل

المشتقات هي أسماء أوصاف تطرد باحتوائها على معنى المشتق منه بحيث يكون داخلا في التسمية وجزءا من المسمى، وهي من حيث تعيين المسمى، أو إبهامه تنقسم إلى قسمين:

١- مشتق دال على مسمى، ويشمل (اسم المرة، والهيئة والزمان والمكان والمصدر الميمي والآلة).

٢- مشتق دال على موصوف بالحدث، ويشمل اسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والمبالغة، وأفعل التفضيل)[١].

وفي هذا الفصل سوف تنصب الدراسة على ما ورد في ديوان ابن هانيء من مشتقات تندرج تحت النوع الثاني، وهي التي تعمل عمل الفعل، وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

وسوف أبين شروط عمل هذه المشتقات، ومعمولاتها، في ضوء سياق النص، كما سأبين الدلالة المتحققة من إحلال الوصف مكان الفعل للقيام بوظيفته، فالفعل يدل على التجدد والحدوث، بينما يدل الوصف على الثبوت، والاستمرار، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يحقق الإيجاز؛ لأنه يدل

(١) انظر: دلالة المشتقات في الشعر الجزائري خلال العهد التركي ص٥٩ .

على الفعل وصاحبه، بينما لا يدل الفعل إلا على الحدث، ولا يدل على صاحبه[١].

ودلالة الوصف المنون تختلف عن دلالته مضافا، فالأول يعمل عمل الفعل، ويكون دالا على الحال والاستقبال، والثاني يدل على المضي، وقد يحدث العكس: كدلالة اسم الفاعل المضاف على الحال والاستقبال في قوله تعالى: «كل نفس ذائقة الموت» [٢]، وكدلالته على المضي وهو منون في قوله تعالى: «وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد» [٣].

ولا شك أن مراعاة السياق، والزمن تساعد على تحديد تلك الدلالات، ولذلك وضعتهما نصب عيني في الحديث عن الأوصاف العاملة في ديوان ابن هانيء، ودلالاتها.

ومن ثم جاء هذا الفصل مشتملا على أربعة مباحث:

الأول: إعمال اسم الفاعل.

الثاني: إعمال اسم المفعول.

الثالث: إعمال الصفة المشبهة.

الرابع: إجراء اسمي الفاعل والمفعول مجرى الصفة المشبهة.

---

(١) انظر: البنى النحوية وأثرها في المعنى ص٢٣٢ .

(٢) آل عمران : ١٨٥ .

(٣) الكهف : ١٨ ، وانظر: البنى النحوية وأثرها في المعنى ص٢٣٩ .

المبحث الأول

إعمال اسم الفاعل

يعمل اسم الفاعل عمل الفعل المضارع، حيث يرفع فاعلا، او ينصب مفعولا به بالشروط الآتية[١]:

١- أن يكون دالا على الحال أو الاستقبال، خلافا للكسائي، حيث أجاز العمل في الماضي.

٢- أن يكون معتمدا على نفي، أو استفهام ملفوظا به أو مقدرا، أو نداء، أو أن يكون صفة لموصوف مذكورا أو مقدرا، أو حالا، أو أن يكون مسندا إلى مبتدأ، أو لما أصله المبتدأ.

٣- أن يكون مكبرا لا مصغرا، خلافا للكسائي.

٤- ألا يكون موصوفا قبل عمله خلافا للكسائي.

فمثال ما تحققت فيه الشروط:

(أضاربٌ زيدٌ عمرا)، (مهينٌ زيدٌ عمرا أم مكرِمُه)، (ياطالعا جبلا)، (ما ضاربٌ زيدٌ عمرا)، (مررتُ برجلٍ قائدٍ بعيرا)، (جاء زيدٌ راكبا فرسا)، (زيد مكرمٌ عمرا)، (إن زيدا مكرمٌ عمرا) [٢].

(١) انظر: شرح الأشموني ٢/ ٢٩٢ ، وما بعدها، والمقاصد الشافية ٤ / ٢٦٢ ، وما بعدها.
(٢) انظر: شرح الأشموني ٢ / ٢٩٣ .

أما إن كان اسم الفاعل مقترنا بـ (أل) فإنه يعمل مطلقا، أي: في الماضي، وفي الحال أو الاستقبال.

ومن ورود اسم الفاعل عاملا في الديوان قول ابن هانيء يصف بطش جعفر بن بالأعداء: [الطويل]

أَخَـذْتَ علـى الأعْـداءِ كُـلَّ ثَنِيَّـةٍ ... وأعْقَبْـتَ جُنْـدًا واطئًـا ذَيْلَـه جُنْـدُ

كـأنَّ علـيهم مِنْـكَ عَنْقـاءَ تَعْتَلِـي ... فلـيس لهـا مِـنْ أنْ تَخَطَّفَهُـم بُـدُّ

مِـنَ الـصائِداتِ الإنْـسَ بين جفونِهـا ... إذا ما جَرَتْ بَرْقٌ وفي رِيشِها رَعْدُ[1]

فاسم الفاعل (واطئا) عمل النصب في المفعول به (ذيله)، لإرادة حكاية الحال، و(الصائدات) مقترن بـ (أل)،لذا عمل النصب مطلقا في المفعول به (الإنس) واسم الفاعل جاء هنا معتمدا على موصوف محذوف، والتقدير: (من الطيور الصائدات).

ومن ذلك قوله عن الدهر: [الرمل]

قُـلْ لِمَـنْ شـاءَ يَقُـلْ مـا شـاءَه ... إنَّ خَـصْمِي فِـي حيـاتِي لألَـدّ

مُنْـتَضٍ نَـصْلًا إذا شـاءَ مَـضَى ... رائـشٌ سَـهْمًا إذا شـاءَ قَـصَدْ[2]

فاسم الفاعل (منتض) يدل هنا على الاستمرار التجددي، وهو يعمل مثل اسم الفاعل الدال على الحال أو الاستقبال،لذا عمل،حيث نصب مفعولا

---

(١) الديوان ص١٠٨ ، الثَّنِيَّة: الطريق العالي في الجبل، والعنقاء: طائر وهمي، وهو هنا يصف شدة بأس جعفر في الحروب، وغلظته على أعدائه، فهو يشبهه بالطائر الذي يعتلي أعداءه ويتخطفهم.

(٢) الديوان ص١٢٠ ، مُنْتَضٍ: من انتضى السيف، أي: سَلَّه، رائش: من راش السهم، أي: ألصق عليه الريش، وهو هنا يبين مدى قسوة الدهر.

به هو (نصلا)، يقول الصبان: «قوله بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال: مثل ذلك ما إذا كان بمعنى الاستمرار التجددي» [(١)].

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿جاعلُ الليلِ سكنا﴾[(٢)]،حيث خرج النحاة عمل اسم الفاعل هنا على أنه دال على الاستمرار، وقد ذكرت آنفا ما نقله الصبان عن بعضهم من أنه إذا دل على الاستمرار جاز عمله باعتبار الحال أو الاستقبال، وجاز عدم إعماله باعتبار المضي.

ومن وروده عاملا أيضا قول ابن هانيء في مدح المعز: [الطويل]

هو الوارثُ الدنيا ومَنْ خُلِقَتْ لَهُ مِنَ النَّاسِ حَتَّى يَلْتَقِي القُطْرُ

فاسم الفاعل (الوارث) هنا نصب مفعولا به هو (الدنيا)، على الرغم من دلالته على المضي؛ لأنه اقترن بـ (أل).

ولا يجوز اعتبار (الوارث) مضافا إلى (الدنيا)؛ لأن اسم الفاعل يدل كما ذكرت على المضي، ومن ثم فإنه إذا أضيف كانت إضافته محضة، أكسبته تعريفا، فلا وجه حينئذ لدخول (أل) عليه؛ لأنها لا تدخل على المعرفة.

---

(١) حاشية الصبان ٢/ ٢٩٣ .

(٢) الأنعام: ٩٦ .

(٣) الديوان ص١٣٥ ، ويريد بالتقاء القطر والقطر: التوحد وانتشار السلام والأمن.

المبحث الثاني

إعمال اسم المفعول

اسم المفعول : هو «ما دل على الحدث ومفعوله» [١]، وهو يعمل بنفس شروط اسم الفاعل، ومن نماذج ذلك في الديوان قول ابن هانيء : [البسيط]

قَدْ كانت الرُّومُ مَحْذُورًا كتائبُها تُدْنِي البلادَ على شَحْطٍ وتبعيدِ[٢]

فاسم المفعول (محذورا) هنا عمل الرفع في (كتائبها)، على الرغم من دلالته على الماضي، وذلك يحمل على حكاية الحال الماضية، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[٣].

(١) شرح الأشموني ٢/ ٣٠٢ .
(٢) الديوان ص٩٤ .
(٣) الكهف: ١٨ .

المبحث الثالث

إعمال الصفة المشبهة

يرى بعض النحاة أن الصفة المشبهة لا تعمل إلا في الحال فقط، ويرى أكثرهم أنه لا يشترط هذا الشرط[١]؛ حيث «إنها تكون للزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر الدائم، كـ (حسن الوجه)، دون الماضي المنقطع، والمستقبل» [٢]، أي أنها تدل على الثبوت «والثبوت من ضرورته الحال» [٣]، ومن ثم لا داعي لهذا الشرط.

وتصاغ من الفعل اللازم فقط، كما في نحو (حسن وجميل)، أو من فعل متعدي أريد به الثبوت، كما في نحو: (زيد مضروب الأب)- إذا قصد الثبوت .

و«يلزم كون معمولها سببيا، أي: اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها إما لفظا نحو: (زيد حسنٌ وجهُه)... وإما متصل بضمير موصوفها معنى نحو: (زيد حسنُ الوجهِ» [٤]، ونحو: (زيد حسنٌ وجها) [٥].

وهي تعمل الرفع، حيث يقال: (زيد حسنٌ وجهُه)، والنصب تشبيها بالمفعول به حيث يقال: «زيد حسنٌ وجهَه)، أو على التمييز حيث يقال: (زيد حسنٌ وجها)، والجر، حيث يقال: (زيد حسنُ الوجهِ) [٦].

---

(١) انظر: الهمع ٢/ ٩٨ .
(٢) شرح التصريح ٢/ ٨٢ .
(٣) الهمع ٢/ ٨٩ .
(٤) شرح التصريح ٢/ ٨٣ .
(٥) انظر: المقاصد الشافية ٤ / ٤٠٤ .
(٦) انظر المقاصد الشافية ٤ / ٤٠٩ ، ٤١٠ .

ومن ذلك في الديوان قول ابن هانيء: [الطويل]

فلمَّا تَقَنَّصتَ الضراغمَ منهمُ فلم يبقَ إلا كُسْعَةٌ خلفهم تَعْدو

كثير رزاياهم قليل عديدهم وكانوا حصى الدهناء جمعا إذا

فكل من (كثير)، و(قليل) صفة مشبهة صيغت من فعل لازم هو (كثر – قل)، وقد عملت الرفع في (زرياهم – عديدهم) على الترتيب، والصفة هنا تدل على الثبوت.

ومن ذلك أيضا: [الرمل]

تلك أم أيم خفيف وطؤه يربأ القف كلوءا ما حفظ[٢]

فقد عملت الصفة المشبهة (خفيف) الرفع في (وطؤه)، وهي تدل على الثبوت.

ويلاحظ مما سبق أن معمول الصفة المرفوع به ضميرٌ يعود على الموصوف، فإذا لم يوجد ضمير كانت إضافة الصفة لمعمولها أحسن[٣] رفعا لقبح الرفع مع عدم وجود ضمير يعود على الموصوف، كما ذكرت سابقا، وذلك كما في قوله يمدح جعفر بن علي: [الطويل]

رقيقِ فِرِنْدِ الوجهِ والبِشْرِ والرِّضَى صقيلِ حواشي النَّفْسِ والظرف

---

(١) الديوان ص١٠٨ ، الدهناء: الفلاة، يخاطب هنا جعفر بن علي، فيقول: لمَّا قتلتَ الأقوياء من أعدائك بقيت كُسْعَةٌ – وهي مايضرب على أدباره كي يساق كالحمير – حتى أتوك خاضعين.

(٢) الديوان ص١٢٧ .

(٣) في هذه المسألة خلاف ، حيث يجيز الزجاجي، وابن عصفور، وابن مالك أن يقال: (زيد حسنٌ الأبُ) – برفع (الأب) على الفاعلية مع عدم وجود ضمير يعود على الموصوف، وذهب الفارسي، وابن أبي الربيع إلى أن رفعه على البدل من الضمير المستتر في(حسن)، وقد رد هذا المذهب، انظر: المقاصد الشافية ٤ / ٤٢٥ .

(٤) الديوان ص١٥٤ .

فكل من الصفة المشبهة (رقيق – صقيل) قد أضيف إلى (فرند – حواشي) على الترتيب، وذلك رفعا للقبح، حيث إنه لو رفع لكان هناك قبح عدم وجود ضمير في المعمول يعود على الموصوف.

كما أن الإضافة فيما سبق ترفع لقبح النصب، وهذا القبح يتمثل في إجراء وصف المتعدي لواحد مجرى المتعدي لاثنين.

obeikandl.com

المبحث الرابع
إجراء اسم الفاعل
واسم المفعول مجرى الصفة المشبهة

يلاحظ من خلال الأمثلة السابقة أن اسم الفاعل يكون عاملا برفع فاعله، أو بنصب مفعوله، واسم المفعول يكون عاملا حيث يرفع معموله على النيابة، وتكون دلالة الوصف حينئذ التجدد، والحدوث، فإذا أريد باسم الفاعل أو اسم المفعول الدلالة على الثبوت أجريا مجرى الصفة المشبهة.

ويجري اسم الفاعل مجرى الصفة المشبهة على التفصيل الآتي: «إذا كان اسم الفاعل غير متعد، وقصد ثبوت معناه، عومل معاملة الصفة المشبهة، وساغت إضافته إلى مرفوعه، فتقول: (زيد قائم الأب) – برفع (الأب)، ونصبه، وجره، على حد (حسن الوجه)، وإن كان متعديا لواحد، فكذلك عند الناظم، بشرط أمن اللبس، وفاقا للفارسي، والجمهور على المنع، وفصل قوم، فقالوا إن حذف مفعوله اقتصارا جاز، وإلا فلا، وهو اختيار ابن عصفور، وابن أبي الربيع، والسماع يوافقه، كقوله: [من البسيط]

ما الراحمُ القلبِ ظَلَّامًا وإنْ ظَلَمَا ولا الكريمُ بِمَنَّاعٍ وإنْ حُرِمَا[1]

وإن كان متعديا لأكثر من واحد لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة» [2].

وكذلك اسم المفعول، حيث إنه يرفع معموله على النيابة، فإذا أريد إجراءه مجرى الصفة المشبهة فإنه يرفع معموله على أنه فاعل، لا

(١) ورد في شرح الأشموني ٢/ ٣٠٣ ، وشرح الشواهد للعيني ٢/ ٣٠٣ بدون نسبة.
(٢) شرح الأشموني ٢/ ٣٠٣ .

على النيابة، وكذلك يجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به، ويجوز أيضا نصبه على التمييز، فيقال: (هذا مضروبٌ أبوه)- على الرفع، وفي هذه الحالة يكون (أبوه) مرفوعا على الفاعلية، وليس على النيابة، و(هذا مضروبٌ الأبَ)- على النصب تشبيها بالمفعول به، و(هذا مضروبٌ أبا) – على النصب على التمييز[١].

ويشترط فيما سبق تحويل الإسناد، سواء في اسم الفاعل، او اسم المفعول، بمعنى أن يحول الإسناد عن المعمول إلى ضمير يعود على الموصوف، كما في نحو: (الورع محمودة مقاصدُه)، فإذا أردنا إجراء اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة، حولنا الإسناد الذي في (محمودة)، فبدلا من ان يكون راجعا إلى المعمول (مقاصده)، نجعله راجعا إلى ضمير الموصوف (الورع)، فيقال: (الورع محمودٌ المقاصدَ) – بالنصب؛ لأن المعمول أصبح فضلة، ثم يجر، فيقال: (محمودُ المقاصدِ)، رفعا لقبح إجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين[٢].

وقد ذكر ابن مالك هذه القضية بعد ذكره إعمال اسم المفعول، فقال: [الرجز]

وقد يضاف ذا إلى اسمٍ مرتفعْ معنى كـ (محمودُ المقاصدِ الورعْ)

وقد بين شارحو الألفية[٣] أنه ليس المقصود من ذلك أن اسم المفعول يجري مجرى الصفة المشبهة بالإضافة فقط إلى مرفوعه، وإنما يتحقق الشبه بالإضافة، وبنصب المعمول على التشبيه بالمفعول به، أو على

(١) انظر: حاشية الصبان ٢/ ٣٠٢ .

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٨٢ ، ٨٣ ، شرح الأشموني وحاشية الصبان ٢/ ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

(٣) انظر: شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢/ ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٣٢٢ .

التمييز، فمثلا يقال:(هذا مضروبُ الأبِ) و(مضروبٌ الأبَ)، و(مضروبٌ أبا)، هذا بالإضافة إلى رفع معموله كما في: (مضروبٌ أبوه)، إلا أن الرفع في هذه الحالة على الفاعلية، وليس على النيابة كما في اسم المفعول الذي على أصله.

كما أن هذا الإجراء لا يقتصر على اسم المفعول فقط، بل ينطبق أيضا على اسم الفاعل على التفصيل الذي وضحناه آنفا.

ومن نماذج ذلك في الديوان قول ابن هانيء في مدح المعز: [الطويل]

ومقتبَـــلٌ أيامـــــه متهلـــــل إليه الشبابُ الغَضُّ والزَّمَنُ النَّضْرُ[1]

فاسم المفعول (مقتبل) أجري مجرى الصفة المشبهة، بعد ان تحول الإسناد فيه إلى ضمير يعود على الممدوح، ومن ثم فإن رفع (أيامه) هنا على الفاعلية، وليس على النيابة، ولا يجوز هنا الإضافة، لأن القبح الذي ترفعه الإضافة غير موجود، حيث وجد ضمير في المعمول (أيامه) يعود على المبتدأ المحذوف، وتقديره (هو) العائد على الممدوح، ولو لم يوجد الضمير لم يصح الرفع، ولقيل: (ومقتبلُ الأيامِ) – على الإضافة.

ومن ذلك قوله في وصف سفن المعز: [الطويل]

مـواخرُ فـي طـامي العُبـابِ كأنـه لعزمِـكَ بـأسٌ أو لكفِّـكَ جُـودُ[2]

فاسم الفاعل هنا لما أريد به الدلالة على الثبوت أجري مجرى الصفة المشبهة، فبدلا من أن كان رافعا لمعموله على النيابة أصبح رافعا له على أنه فاعل، وقد تحول الإسناد إلى الموصوف المحذوف، وهو (البحر)، ومن ثم نصب (العباب)، ثم جر على الإضافة رفعا للقبح كما سبق.

(١) الديوان ص١٣٣ .

(٢) الديوان ص٩٩ .

ومن ذلك: [المتقارب]

فَقَدْ أَطْرَقُ الحَيَّ بَعْدَ الهُدوءِ تَصِلُ أَسِنَّتُهم والظُّبَى

فَأَلْهُو على رِقْبَةِ الكاشحينَ بِمُفْعَمَةِ السُّوقِ خُرْسِ البُرَى[1]

فـ (مفعمة) يحتمل كونه اسم مفعول، وفي هذه الحالة تكون مضافة إلى مرفوعها على النيابة، ويحتمل كونه صفة مشبهة على أن تكون مضافة إلى مرفوعها، بعد تحويل الإسناد إلى ضمير يعود على الموصوف المحذوف، والتقدير: (بخيل مفعمة السوق).

ونظرا لأن المراد هنا دلالة الوصف على الثبوت، وليس التجدد والحدوث، كان الحمل على أنها صفة مشبهة هو الأولى هنا.

وفائدة الإضافة هنا رفع القبح، لأن الأصل كما ذكرت آنفا: (مفعمةٌ السوقَ)- بالنصب؛ لأنها أصبحت فضلة بعد تحويل الإسناد، ثم جرت على الإضافة لرفع قبح تشبيه المتعدي لواحد إلى متعدي لاثنين.

ومن ذلك قوله: [الكامل]

ماضي العزائمِ غيرُه اغتنمَ اللَّهَى في الحربِ واغتنمَ النفوسَ نِهابَا[2]

فـ (ماض) هنا اسم فاعل أجري مجري الصفة المشبهة، بعد تحويل الإسناد إلى ضمير يعود على الموصوف، والدليل على ذلك أنه قال (ماض)، ولم يقل (ماضية)، ولو كان اسم فاعل لما جازت الإضافة.

تعقيب

(١) الديوان ص٢٠ .

(٢) الديوان ص٥١ .

يتضح مما سبق أن تحديد نوع الإضافة أهي لفظية أو معنوية يتوقف على السياق الذي وردت فيه، كما يتضح المعاني التي تتحق من وراء إضافة الوصف إلى معموله، كما تتضح كيفية إجراء اسمي الفاعل والمفعول مجرى الصفة المشبهة لغاية دلالية.

obeikandl.com